ان تكون مسألة «الاعتراف» مطروحة أساساً. فالمعروف جيداً ان هنالك فروقاً واضحة، في القوانين الاسرائيلية، بين حقوق الانتخابات للكنيست، من جهة، وللسلطات المحلية، من بلديات ومجالس محلية، من جهة أخرى. فالاشتراك في الانتخابات للكنيست هو من حق المواطنين، الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، دون غيرهم، بينما الاشتراك في الانتخابات للبلدية هو من حق كل مقيم دائم، او ساكن، في نطاق تلك البلدية، سواء أمواطناً اسرائيلياً كان، او لم يكن كذلك. وهذا الفرق واضح للغاية الى درجة يمكن معها، على سبيل المثال، لقنصل دولة اجنبية، يقيم في مدينة اسرائيلية ما بصورة دائمة مدة تزيد على ثلاث سنوات، الاشتراك في الانتخابات لبلدية تلك المدينة، باعتباره مقيماً فيها، وبالتالي تهمّه طريقة ادارتها، دون أي «اعترافات» أو تعقيدات، ودون تحميل المسألة أكثر مما تتحمله. وعرب القدس، وان كانوا يستطيعون المشاركة في الانتخابات لبلديتها، لا يحق لهم الانتخاب للكنيست، لأنهم لا يعتبرون مواطنين اسرائيليين، بل لا يزالوا أردنيين.

وانطلاقاً من هذه الأرضية، يمكن القول ان اشتراك عرب القدس في الانتخابات لبلدية المدينة هو نشاط محلي، لا طابع سياسي مهم له، هدفه التأثير في مجرى ادارة الشؤون المعيشية اليومية، دون ان تكون مسألة «الاعتراف»، أو عدمه، مطروحة جدياً على بساط البحث، ودون الذهاب بعيداً في تحميل مثل هذا النشاط تفسيرات وتأويلات مختلفة. ومما يجدر ذكره ان قوانين ضم القدس الأساسية لم تكن حتى كافية للسماح لسكانها بالاشتراك في الانتخابات لبلديتها، بحيث كان ضرورياً، حتى يسمح بذلك، تعديل قانون انتخابات السلطات المحلية. وبموجب هذا التعديل، الذي تم سنة ١٩٧٣، سُمح لوزير الداخلية باعداد جداول للناخبين في القدس الشرقية يضم كل من بلغ الثامنة عشرة من عمره، وكان ساكناً في تلك المنطقة عشية ضمها الى اسرائيل. وكانت السلطات الاسرائيلية حملت، في حينه، عدداً لا بأس به من سكان القدس الشرقية على الاشتراك في الانتخابات لبلدية القدس، بأيهامهم ان من لا يشارك في تلك الانتخابات، وبالتالي لا تحمل بطاقة هويته ختماً يثبت ذلك، قد يتعرض لاجراءات مختلفة تتخذ بحقه. ولقد ساهمت هذه التصرفات، وغيرها، ولو الى حد ما، في دعم الادعاءات الاسرائيلية بأن القدس مدينة «موحدة»، بينما الحقيقة هي ان المدينة منقسمة بشكل حاد بين تجمعين سكانيين منفصلين عن بعضهما البعض، احدهما يهودي والآخر عربي (وهنالك، أيضاً، تجمع ثالث من اليهود المتدينين الورعين، من اتباع ناتوري كارتا، المعادين، بشدة، للصهيونية، لاعتبارات لاهوتية).

واستطراداً، من ناحية أخرى، لا شك في ان اشتراك عرب القدس في الانتخابات لبلديتها لا يمكن ان يُبَت استناداً الى اعتبارات قانونية «رسمية» ضيقة فقط، وان كان ذلك يحلو لبعض المقاومة، مثلاً، اذ ان المسألة أكبر عمقاً وأكثر اتساعاً، ولها انعكاسات عملية، اقليمية وعالمية. والآراء، في هذا الصدد، متضاربة للغاية؛ بل ان تعارضها الحاد مع بعضها البعض يلفت النظر كثيراً. ففي الوقت الذي تعلن معظم دوائر المقاومة الفلسطينية، ان لم يكن كلها، استناداً، على الأقل، الى البيانات العديدة الصادرة في هذا الشأن، معارضتها الشديدة لهذه الخطوة «الانهزامية»، وتشن الحملات الاعلامية على مؤيديها، نلاحظ، من ناحية أخرى، ويا للغرابة، ان بعض «حكماء القوم» من بين الاسرائيليين يرون عكس ذلك تماماً ويتوجسون خيفة من عواقب تنفيذ مثل هذه الخطوة، ويحارون في كيفية مواجهتها. فهؤلاء، سواء أعلى حق كانوا او عكس ذلك، يرون في الدعوة الى الايعاز لعرب القدس بالاشتراك في الانتخابات لبلديتها، مخططاً خبيثاً، وان كان مغلّفاً بمرونة فائقة، هدفه استغلال القوانين الاسرائيلية لضمان انتخاب ممثلين عرب معارضين، يُسمِعون، بصفتهم تلك، صوتاً عالياً